# الاحتجاجات الشعبية العربية وأثرها على التشغيل: الواقع والمأمول*

د.فتحي وردية،
قسم القانون،
كليّة الحقوق والعلوم السياسية،
جامعة تيزي وزو، 15000 تيزي وزو، الجزائر.

Dr. FATHI Ourdia,
Département de Droit,
Faculté de Droit et des Sciences Politiques,
Université de Tizi Ouzou, 15000 Tizi Ouzou, Algérie.

**الملخص:**

تؤكّد النصوص الدولية ضرورة التزام الحكومات بتسخير جهودها لتجسيد معايير العمل اللائق، وذلك بتوفير فرص العمل المنتج وضمان الدخل المناسب وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية، وكذا ضمان الأمن في أماكن العمل مع تعزيز الحوار الاجتماعي وتطبيق المبادئ الأساسية في العمل.

يشكّل هذا المسعى الضمانة الأقوى للوصول إلى التنمية الاقتصادية والتماسك الاجتماعي، غير أنّ مستويات البطالة في المنطقة العربية وموجة الاحتجاجات الشعبية التي اجتاحت فيها، كشفت عن عجز هذه الدول عن تجسيد معايير العمل اللائق، الأمر الذي يدفع للتساؤل عن سبل تحقيق مقتضيات العمل اللائق ؟

**الكلمات المفتاحية:**

العمل اللائق، التشغيل، البطالة، الاحتجاجات، منظمة العمل العربية.

**Arab popular demands and their impact on employment: reality and prospects**

**Abstract:**

The international texts urge governments to mobilize their efforts to realize decent work standards by ensuring productive and adequately remunerated work with safe conditions in the workplace and social protection for the family through the promotion of Dialogue and the application of basic principles to work.

It is a guarantee of the strongest access to economic development and social cohesion, but the unemployment rate in the Arab region and the wave of popular demonstrations that have swept them away reveal the inability of these countries to achieve Of decent work standards.

**Key words:**

Decent work, employment, unemployment, protests, the Arab Labour Organization.

* تمّ استلام المقال بتاريخ 2015/12/07 وتمّ تحكيمه بتاريخ 2016/06/20 وقُبل للنّشر بتاريخ 2017/06/12.

**Les revendications populaires arabes et leur impact sur l'emploi : réalité et perspectives**

**Résumé:**

Les textes internationaux engagent les gouvernements à mobiliser leurs efforts pour concrétiser les normes du travail décent, en assurant un travail productif et convenablement rémunéré, assorti de conditions de sécurité sur le lieu de travail et d'une protection sociale pour sa famille avec la promotion du dialogue ainsi que le respect des principes de base au travail.

Cette entreprise est une garantie de l'accès le plus fort au développement économique et à la cohésion sociale, mais le taux de chômage dans la région arabe et la vague de manifestations populaires qui les ont balayés révèle l'incapacité de ces pays pour la réalisation des normes du travail décent.

**Mots clés:**

Travail décent, emploi, le chômage, les protestations, l'Organisation arabe du travail.

**مقدمة**

في إطار سعي المنظمات الدولية إلى تجسيد معايير العمل الدولية في جميع أنحاء العالم، وحرصها على تطويرها وتحسين شروط العمل وظروفه، برز مفهوم "العمل اللائق" كتعبير مقتضب يلخص مجمل مبادئ ومعايير العمل الواجب توفيرها لجميع العمال في كافة الدول، ويمكن حصر هذا المفهوم في عبارات قصيرة تتمثل في " أنّ من حق أي إنسان في العالم أن يكون قادرا على الحصول على وظيفة أو منصب عمل يمكّنه من العيش بكرامة ". فيقتضي العمل اللائق ترويج المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، خلق المزيد من فرص العمل، وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية، إضافة إلى ضرورة تعزيز الحوار الاجتماعي.

تبنت في هذا الإطار منظمة العمل الدولية باعتبارها ممثلة لمختلف أطراف الإنتاج في العالم (الحكومات وأصحاب العمل والعمال)، وكذا منظمة العمل العربية، تعريفا شاملا معبرّا عن مقتضيات العمل اللائق مفاده « إيجاد فرص عمل للنساء والرجال في ظروف من الحرية والمساواة والأمان والكرامة الإنسانية، يوفّر الأمان للعاملين في مكان العمل ويوفّر الحماية الاجتماعية للعاملين وأسرهم، ويوفّر فرصا جيدة للتنمية الشخصية والمهنية ويشجع على الاندماج الاجتماعي، ويعطي البشر الحرية في التعبير عن همومهم ومخاوفهم وتنظيم أنفسهم والمشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم، وضمان تكافؤ الفرص والمعاملة المتساوية للجميع »[1].

يقع بهذا التزاما على الحكومات بتسخير جهودها لتوفير فرص العمل الملائمة التي تضمن للعاملين العيش بكرامة، ويكون ذلك بإيجاد المزيد من هذه الفرص مع ضمان الدخل المناسب، وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية وتعزيز الحوار الاجتماعي بين العاملين وأصحاب العمل، وكذا تحسين الأجور وتطبيق المبادئ الأساسية في العمل.

إن كانت النصوص الدولية[2] تؤكّد على ضرورة اهتمام الحكومات بتحقيق هذا المسعى، اعتباره الضمانة الأقوى للوصول إلى التنمية الاقتصادية والتماسك الاجتماعي، ومكافحة الفقر والبطالة وكل أشكال الإقصاء الاجتماعي، إلاّ أنّ مستويات البطالة في الوطن العربي، تكشف عن عجز هذه الدول عن تجسيد معايير العمل اللائق، وعن تناقض بين واقع العمل والمأمول من العمل اللائق، الأمر الذي عبّر عنه الشارع العربي بعد الأزمة الاقتصادية التي أطالتها والتي أسفرت عن تفاقم البطالة فيها، ومن خلال موجة الاحتجاجات الشعبية التي اجتاحت المنطقة العربية، في وقت متزامن، وحملت في طياتها تنديدا بواقع بعيد عن مقتضيات العمل اللائق، لذا يكون التساؤل عن مدى تأثير هذه الاحتياجات على التشغيل وعلى مستويات البطالة في هذه الدول، فهل ستنجح في تحقيق مقتضيات العمل اللائق؟

تقتضي الإجابة عن هذه الإشكالية طرح واقع التشغيل والبطالة في الدولة العربية قبل موجة الاحتجاجات الشعبية العربية، وذلك على ضوء تجارب بعض الدول (**المبحث الأول**) ثم انعكاسات هذه الاحتجاجات على التشغيل ومستويات البطالة فيها مع عرض للإجراءات التي اتخذتها بصفة خاصة الدول المعنية كتونس ومصر، استجابة للمطالب الاجتماعية ومدى مساهمة منظمة العمل العربية في تفعيل هذه الإجراءات (**المبحث الثاني**).

## المبحث الأول:واقع التشغيل في الوطن العربي قبل الاحتجاجات الشعبية العربية

تشكّل البطالة تحديا اقتصاديا واجتماعيا كبيرا للدول وبصفة خاصة للدول العربية، ويعود ذلك أساسا إلى النسيج الديمغرافي الذي تتشكل منه هذه المجتمعات، والذي يغلب عليه طابع الشباب المقبل بكثافة نحو سوق العمل للبحث عن عمل لائق، يضمن له العيش بكرامة والاندماج في حركية المجتمع.

إن كان المأمول في أي دولة هو بلوغ مستويات التشغيل الأكثر شمولية لهذه الفئة بصفة خاصة، وتمكينها من عمل لائق، إلا أنّ واقع الدول العربية يكشف عن تفاقم البطالة فيها لاسيما بعد الأزمة المالية لسنة 2008، التي عصفت بالاقتصاد العالمي وألقت بضلالها على أسواق العمل في الدول العربية، لتخلّف أرضية هشة مبررها، تراجع تدفقات الاستثمارات الأجنبية ورأس المال وعوائد السياحة وتحويلات المهاجرين إلى بلدانهم، فانخفضت على أساس ذلك معدلات النمو في معظم الدول العربية، كما بدأت معدلات البطالة في الارتفاع في ظل ظروف معيشية صعبة، أفرزها الارتفاع الكبير في أسعار المواد الغذائية نتيجة ارتفاعها في السوق العالمية، مع العلم أنّ معظم البلدان العربية تعتمد بشكل كبير في تلبية احتياجاتها الغذائية على الواردات.

تعدّ هذه الوضعية الاجتماعية إحدى الأسباب الرئيسية للاحتجاجات الشعبية العربية وللأوضاع الراهنة التي تعيشها هذه المنطقة، وهو ما يفرض الوقوف عند واقع البطالة في هذه المنطقة وتطوراتها من خلال عرض أسبابها (المطلب الأول)، ثم سياساتها في التصدي لها وموقع العمل اللائق فيها(المطلب الثاني).

**المطلب الأول:أسباب تراجع مستويات التشغيل وتفشي ظاهرة البطالة في الوطن العربي**

تؤكّد الإحصاءات المتوفرة حول الفترة من 2007-2010، أنّ المتوسط التقريبي لمعدل البطالة بين الشباب للفئة العمرية 15-25 سنة من كلا الجنسين قي المنطقة العربية، يزيد على ربع العدد الإجمالي للشباب(نحو 27,25 %) أي ما يقارب ضعف المتوسط العلمي لنفس الشريحة. وتتفاوت النسبة بين الأقطار العربية في هذا المجال تفاوتا واضحا[3].

تعدّ البطالة وارتفاعها الواضح في المنطقة العربية حصيلة مجموعة من الأسباب المتداخلة، و يتلخص أهمها فيما يلي:

– ارتفاع معدلات نمو القوى العاملة.

– استمرار عدم مواكبة واقع السياسة التعليمية والتدريبية العربية لمتطلبات واحتياجات سوق العمل المتجددة، أي عدم التوافق بين المؤهلات وفرص العمل.

– اختلال التركيب المهني وتغيرات طبيعة العمل والوظائف.

– تطبيقات برامج التكييف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي، وما ترتب عنها من فرص العمل الجديدة مع تسريح الفائض في القوى العاملة.

– عدم تحمل أصحاب العمل مسؤولياتهم الكاملة في خلق فرص العمل القادرة على استيعاب الأعداد الهائلة في الخريجين والباحثين في عمل.

– تراجع دور الدولة كصاحب عمل في إيجاد فرص العمل اللائق سواء في القطاع الإداري أو القطاع العام والمرافق العامة، وانسحابها تدريجيا من ميدان الإنتاج وتقديم الخدمات[4].

– عدم ضمان استقرار بيئة اقتصادية كلية تكفل إتباع سياسة مالية ملائمة لتيسير النمو الاقتصادي، ومن ثم تشجيع العمالة والتشغيل.

– استمرار ظاهرة عدم احترام العمل اليدوي وبشكل عام استمرار النظرة الاجتماعية السائدة لبعض المهن، التي مازال العديد من المواطنين يرفضون الانخراط فيها لأسباب اجتماعية وسلوكية، مما عرّض بعض البلدان العربية لظاهرة استيراد اليد العاملة غير العربية كما هو الحال بالنسبة لدول الخليج.

– تراجع الانتقال إلى البلدان العربية المستقبلة للعمال، إضافة إلى تراجع معدلات الهجرة العربية إلى دول أوربا الغربية واستبدالها بعمال من أوربا الشرقية.

عموما فإنّ البطالة في الوطن العربي في تزايد مستمر وهو ما يبرزه الجدول أدناه[5].

| الفترة | الثمانيات | التسعينات | 2003 إلى 2009 |
|---|---|---|---|
| معدل البطالة (%) | 10,6 | 14,5 | 15,5 |

**معدل البطالة في الدول العربية حسب الفترات**

يتبين من هذا الجدول أنّ الفترة ما قبل الاحتجاجات الشعبية تميزت بتزايد معدلات البطالة، كما أنّ نسبتها ارتفعت أكثر في فترة الأزمة المالية العالمية، فحسب بيانات منظمة العمل العربية فقد عرف معدل البطالة في الدول العربية استقرارا عند حدود 14% بين سنتي 2000 و 2007، ولكن ارتفع إلى 14,37% في عام 2008، ويعود ذلك بداية لتأثير الأزمة على أسواق العمل، على أنّ هذه الزيادة في معدلات البطالة لا يستند فقط للأزمة، وإنّما أيضا بسبب الاختلالات الهيكلية الناتجة عن الفجوة بين العرض والطلب وبين قطاعات التشغيل السلعية والخدمية، إضافة إلى التغييرات الديمغرافية التي تؤثر على عرض العمالة[6]، ويمكن حصر أهم هذه المشاكل الهيكلية والديمغرافية المؤثرة على أسواق العمل العربية في:

– الاعتماد على الإيرادات النفطية التي تشكل ما لا يقل على 70% من مداخيل الحكومات العربية، وأنّ توفير المناصب يعتمد أساسا على الإنفاق الحكومي.

– زيادة مشاركة النساء وتزايد معدلات البطالة والتوسع في التعليم، أصبح المعروض من الأيدي العاملة العربية أكبر من الطلب عليها.

– انحصار النمو الاقتصادي في عدد معين من القطاعات الخدمية كالنقل والخدمات المالية، وتجاهلوا بذلك القطاعات الإنتاجية التي تولّد فرص العمل الأوسع كالقطاع الصناعي والزراعي.

**المطلب الثاني:تسطير سياسات للتشغيل ولبلوغ العمل اللائق**

تميزت الفترة ما قبل الاحتجاجات الشعبية وبصفة خاصة فترة ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 2008، بتدني مستويات التشغيل وتفشي ظاهرة البطالة التي خلفت آثار اقتصادية وانعكاسات اجتماعية، آخرها اتخذت مظهر الاحتجاجات التي انتهت بآثار وخيمة على التشغيل.

فلقد زادت الأزمة المالية العالمية من أوضاع التشغيل تعقيدا، وترجم ذلك من خلال استغناء العديد من المؤسسات على بعض أو جميع العاملين فيها، وكذا تقليل فرص العمل للداخلين الجدد في سوق العمل، مما خلّف ارتفاعا مذهلا في معدلات البطالة.

ولغرض تجاوزها، سطرت العديد من الدول سياسات للتشغيل لغايات بلوغ العمل اللائق والقضاء على البطالة، ومست هذه الأخيرة الدول التي اجتاحتها موجة الاحتجاجات الشعبية، غير أنّ سوء الأوضاع وهشاشة العمل كان أقوى وهو ما عبر عنه الشباب العرب، ولغرض إبراز هذه السياسات سيتم الوقوف عند بعضها، وبصفة خاصة تلك التي اتخذتها هذه الدول كمصر **(أولا)**، وتونس **(ثانيا)**.

**أولا/سياسة التشغيل المنتهجة في مصر قبل الاحتجاجات الشعبية:** لمواجهة آثار الإصلاح الاقتصادي وبرنامج الخوصصة، وتأثيرها على التشغيل، ولغرض التصدي لظاهرة البطالة، اتخذت الحكومة المصرية جملة من الإجراءات ووضعت برامج، وأهم مبادراتها إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية سنة 1999 وبرنامج دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

**1- إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية:** يعتبر الصندوق الاجتماعي للتنمية في مصر « كيان مؤقت يقوم بتعبئة الموارد المالية الدولية والمحلية لتنفيذ مشروعات بغرض توفير فرص عمل منتجة وتخفيف أعباء الإصلاح الاقتصادي على الفئات الفقيرة محدودة الدخل ولتحقيق هدف أساسي وهو دعم برنامج الإصلاح الاقتصادي ».

تتجلى وظائف هذا الصندوق أساسا في تعبئة الموارد المالية والفنية الدولية والمحلية، واستخدامها في تنفيذ مشروعات متنوعة في مجالات الإنتاج والخدمات، بغرض خلق فرص عمل دائمة ومؤقتة لمساعدة الفئات الأكثر تضررا من برنامج التكييف الهيكلي ومن تطبيق الخوصصة.

كذلك يعمل هذا الصندوق على تحقيق التنمية الاجتماعية والبشرية للفئات المستهدفة في خدمات الصندوق، وتنمية المؤسسات القادرة على الاحتفاظ باستمرارية برامجه ومشاريعه، عن طريق دعم قدراتها المؤسساتية ورفع أدائها الفني والإداري[7].

ويتم تنفيذ أهداف الصندوق هذه، من خلال برامج أهمها برامج أهمها برنامج تنمية المجتمع الذي يرمي إلى رفع مستوى معيشة بعض الفئات الأقل نموا، بمنح قروض متفاوتة الفائدة لكل من الأسر المنتجة والمبتدئين إلى جانب دعم المشروعات[8]. وكذلك برنامج تنمية المشروعات الذي يدعم بصفة خاصة المشروعات الصغيرة لما لها من مزايا مقارنة بالمشروعات المتوسطة والكبيرة، وأهم هذه المزايا خلق فرص عمل كثيرة وبرأسمال قليل، فضلا عن انخفاض متطلباتهم البنيوية وأيضا انخفاض تكاليف التشغيل.

رغم ما يقدمه هذا الصندوق من برامج وترتيبات تساهم في الحد من البطالة، إلا أنّه لا تتجاوز مهمته مواجهة حالات طارئة معينة، ولا يمكن اعتباره بذلك إستراتيجية عامة للتشغيل.

**2- برنامج دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة:** اعتمدت الحكومة المصرية برنامج دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة بداية من عام 1991، الموجه بصفة خاصة للشباب حاملي الشهادات. وقد بلغ عدد المشاريع التي مولها هذا الصندوق حتى عام 1998 أكثر من 86 ألف مشروع بقيمة تقدر بحوالي 450 مليون دولار أمريكي، بينها 45 ألف مشروع مصغر يعرف باسم مشاريع الأسر المنتجة والمشاريع المنزلية، وبلغت نسبتها 53% من إجمالي المشاريع التي مولها الصندوق بمبلغ يقارب 18 مليون دولار[9].

تلعب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في جمهورية مصر العربية دورا كبيرا في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبصفة خاصة الحد من البطالة، حيث تمثّل المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تقوم بتوظيف أقل من 50 عاملا حوالي 99% من إجمالي عدد المشاريع التي تعمل في القطاع الخاص غير الزراعي. كما يساهم هذا القطاع بما لا يقل عن 80% إجمالي القيمة المضافة، ويعمل فيه حوالي ثلثي قوة العمل بالقطاع الخاص ككل[10].

لأهمية هذا القطاع في الحد من البطالة، بذلت الحكومة المصرية جهودا معتبرة لدعمه ولترقية هذه الصناعات ويمكن حصر أهمها فيما يلي:

– مساهمة بنك التنمية الصناعية بدعم الصناعات الحرفية والصغيرة من خلال برامج التمويل الميسرة.

– تقديم برنامج ضمان بنسبة 50% من الائتمان المصرفي للمنشآت الصغيرة بواسطة شركة ضمان مخاطر الائتمان المصرفي.

– تقديم العديد من البنوك التجارية (بنك مصر، بنك الأهالي، بنك فيصل الإسلامي المصري...)، قروضا لمساعدة المنشآت الصغيرة من خلال برامج للتمويل الرأسمالي وتمويل التشغيل[11].

تؤكّد هذه الإجراءات تنوع برامج مكافحة البطالة ودعم التشغيل في مصر، إلا أنّها لم تكن فعالة بما فيه الكفاية للقضاء عليها، ولتفادي موجة الاحتجاجات الشعبية التي عرفتها، فلا مجال للحديث عن العمل اللائق في هذه الفترة.

**ثانيا/سياسة التشغيل المعتمدة في تونس قبل الاحتجاجات الشعبية:** على إثر الانخفاض المسجل في مداخيل تونس من العملة الصعبة بفعل انخفاض إنتاج البترول وكذا أسعاره وتراجع قطاع السياحة خاصة سنة 1986، ارتفعت مديونيتها إلى 4 مليار دولار أي ما يعادل 50% من الناتج الوطني الخام، وأصبحت تبتلع بذلك بعض صادراتها من العملة الصعبة لتصبح عبئا ثقيلا على الاقتصاد، مما خلّف على المستوى الاجتماعي ارتفاعا في عدد البطالة.

شرعت بهذا تونس في وضع سياسات للإصلاح الاقتصادي حسب الوصفات الكلاسيكية لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، فبدأت بتقليص طلبات العائلات والمؤسسات، كذلك شرعت في إجراءات تحرير الاقتصاد. غير أنّ تطبيق هذا البرنامج كلّفها تضحيات هائلة بلغت إلى حد تحطيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية والزراعية، نتيجة المنافسة غير المشروعة للمؤسسات الأجنبية المدعمة بمختلف الأشكال لمنتجاتها، كما كانت النتيجة ارتفاع البطالة، فإذا ما أخذنا سنة 1992 فإنّ عدد البطالين بلغ 316 ألف بطال منهم 135 ألف من الداخلين الجدد لسوق العمل (43%) و77 ألف بدون خبرة ولا تأهيل (حوالي 24,4%)، كما أسفرت عملية الخوصصة عن نقل ملكية 38 مؤسسة عمومية للقطاع الخاص كانت تشغّل 12 ألف عامل وتم تسريح 5000 عامل أي ما يعادل 42%[12].

وحسب الإحصائيات التي قدمتها الوكالة التونسية للتشغيل سنة 1996، فإنّ نسبة البطالة فيها في تزايد مستمر وقد بلغ عدد طلبات الشغل سنة 1991 – 1995 ما يعادل 56,614 طلب. أكثر من ذلك فإنّ أعداد الطالبين للعمل لذوي الكفاءات المهنية العالية وأصحاب الشهادات في زيادة هائلة، حيث انتقلت نسبتهم من مجموع طالبي الشغل من 14,9% سنة 1995 إلى 18,9% سنة 1995. ولم يستطع الاقتصاد التونسي في هذه المرحلة أن يوفر أكثر من 60 ألف منصب شغل سنويا، وزاد الخطر أكثر بإمضائها عقد الشراكة مع السوق الأوروبية[13] الذي أثر بدوره على التشغيل والبطالة.

يضاف لذلك تأثير الأزمة المالية لسنة 2008 على اقتصاد تونس وعلى مستويات التشغيل والبطالة فيها، ولأجل وضع حد لآفة البطالة اتخذت مجموعة من التدابير استهدفت قطاعات اقتصادية وفئات اجتماعية محددة. وشرعت فيها تونس منذ 1981 ويمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات حسب أهدافها والفئات والقطاعات المستهدفة.

**المجموعة الأولى:** تهدف إلى خلق فرص عمل للشباب عن طريق بعث المشاريع ذات المنفعة العامة كصيانة الطرق وترميم المباني... الخ.

**المجموعة الثانية:** تهدف إلى تعزيز خلق فرص العمل للتوظيف عبر التشجيع على إنشاء المؤسسات الصغيرة والعائلية ودعمها ماليا، وتقديم المساعدة الفنية للمعنيين من أجل إنشاء أعمالهم الخاصة وسميت ببرامج التشجيع على الاقتصاد الحر ومنها الصندوق الوطني لترقية الصناعة التقليدية والمهن الصغيرة، أو برنامج العائلة المنتجة أو كذلك برنامج التنمية الريفية... الخ.

**المجموعة الثالثة:** تهدف إلى تأهيل وإدماج الشباب في الحياة المهنية، وهي تتضمن « برنامج العقود التكوين والتشغيل » الهادف لتدريب الشباب وتأهيلهم للعمل في المنشآت الإنتاجية التابعة للقطاع الخاص، وهو من تمويل البنك العالمي. كما تتضمن هذه المجموعة من البرامج التربصات لتأهيل وتوظيف حاملي الشهادات العليا وشهادات التعليم الثانوي، ويتحمل البرنامج مرتب الشخص المعني لمدة سنة على أن يتم توظيفه بصورة دائمة بعد ذلك من طرف المؤسسة المعنية، ولهذا الغرض أنشئ صندوق الإدماج والتأهيل المهني[14].

لم تتمكن هذه البرامج رغم كثرتها، من الوصول إلى هدفها الأساسي المتمثل في النهوض بالشغل وتقليص البطالة، فرغم المجهود المالي والتأطيري المبذول، إلا أنّ النتائج لا تزال متواضعة نتيجة تشعب النصوص المنظمة لهذه البرامج، والمشاكل البيروقراطية المترتبة عن ذلك.

وهو الوضع في الجزائر، فقد اعتمدت الحكومة الجزائرية سياسة متغيرة لدعم التشغيل ومكافحة البطالة قوامها دعم روح المبادرة المقاولاتية، من خلال أجهزة عديدة كصندوق التأمين عن البطالة، الوكالة الوطنية لدعم التشغيل وغيرها إلى جانب عقود التشغيل المتعددة الصور، غير أنّها وإن سجلت انخفاضا في معدل البطالة، إلا أنّها ما تزال تعاني منها لاعتبارات عديدة، منها التزايد الهائل للمقبلين للعمل لأول مرة، النمو السكاني، اعتماد الحلول المؤقتة، عدم التوافق بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل وغيرها.

يتأكد مما سبق، أنّ سياسة التشغيل للدول العربية في الفترة ما قبل الاحتجاجات الشعبية، كانت بعيدة عن مقتضيات العمل اللائق رغم المساعي الدولية لتحقيقها.

**المبحث الثاني:انعكاسات الاحتجاجات الشعبية العربية على التشغيل**

أسفرت العولمة ومتطلباتها الاقتصادية والأزمة المالية العالمية التي امتدت آثارها للعالم العربي، عن فجوة بين متطلبات توفير فرص عمل لائق وبين مستويات البطالة المرتفعة التي تعاني منها المنطقة العربية. فبالرغم من الجهود التي تبذلها بعض الدول، وعلى الرغم من سياسات التشغيل المسطرة، إلاّ أنّ معدلات البطالة ما زالت تحلّق عاليا لأسباب سبق ذكرها.

خلّف هذا الحال أوضاعا خاصة في المنطقة العربية، ترجمت في موجة الاحتجاجات الشعبية، التي يتركز منطلقها على خلق فرص العمل وتحسين الأجور وتطوير ظروف وشروط العمل.

استشعارا بخطورة هذه الاحتجاجات على الأمن السياسي والاقتصادي، قامت الحكومات العربية باتخاذ جملة من الإجراءات تصب في مجملها في اتجاه تحسين ظروف عيش المواطن العربي، وخلق المزيد من فرص العمل ورفع الأجور ومنح تسهيلات لإقراض المؤسسات الصغيرة

وغيرها من الإجراءات الهادفة لبلوغ العمل اللائق، كذلك سارعت المنظمات المتخصصة مثل منظمة العمل العربية، ومن خلال هيئاتها الدستورية لتقديم حلول لهذه الأزمة.

لغرض الكشف عن انعكاسات هذه الاحتجاجات على التشغيل والبطالة في الوطن العربي ومدى تحقيقها لمقتضيات العمل اللائق، سيتم الوقوف عند خلفيات هذه الاحتجاجات (المطلب الأول) ثم انعكاساتها (المطلب الثاني) مع عرض مساعي بعض الدول العربية للتصدي لها، وللوصول إلى هذا العمل وإسهام منظمة العمل العربية في ذلك (المطلب الثالث).

**المطلب الأول:خلفيات موجة الاحتجاجات الشعبية العربية**

أكّدت منظمة العمل العربية على ضرورة الاهتمام بسياسة التشغيل والعمل العربي المشترك لفرض المعايير الدولية للعمل اللائق، إلا أنّ الدول العربية كانت بعيدة عن هذا المسعى، إذ اكتفت بوضع سياسات خاصة تتولى إيجاد حلول مؤقتة للبطالة والتشغيل. ولعل موجة الاحتجاجات التي عرفتها الدول العربية وتزامن هذه الانتفاضة في عدد من البلدان العربية، وكأن روحا واحدة تسري في أوصال الوطن العربي غير بالية بالحدود الجغرافية ولا باختلاف الأنظمة، أكبر دليل على ذلك.

ما يميز هذه الاحتجاجات أنّها بدأت بمطالب اجتماعية، في مقدمتها خلق فرص العمل والأمان الوظيفي والحماية الاجتماعية وتحسين الأجور، وفرص الحصول على العمل اللائق ومحاربة الفساد، ثم تطورت مع سقوط الضحايا والممارسات القمعية والتقليل من شأن المتظاهرين ومطالبهم، إلى مطالب سياسية تدعو إلى إصلاح النظام وإزاحة القيادات ثم إسقاط النظام كله في بعض الدول، لتتحول هذه الاحتجاجات إلى ثورات شعبية حقيقية.

ويمكن حصر العوامل التي بررت تطور هذه الاحتجاجات، التي عجزت السلطات الحاكمة عن تفسيرها والتعامل منها في عدة حقائق[15]:

- تزايد الوعي والتعليم لدى الشعوب العربية في العقود الأخيرة.

- انفصال السلطات الحاكمة عن الواقع وابتعادها عنه بعد أن اطمأنت إلى أجهزتها الأمنية والإعلامية.

- تجاهل السلطات الحاكمة لأبعاد ردود فعل الطبقة المحرومة من فرص العمل التي تسمح بالتكفل بأبنائها وأسرها. فقد تعايشت هذه الطبقة مع البطالة وكأنّها قدر لن يتغير إلا تدريجيا، بقدر ما تدره الاستثمارات الأجنبية تلقائيا من خيرات اجتماعية.

- عدم ربط هذه الدول بين الإصلاح الاقتصادي والبعد الاجتماعي وبين التنمية والموارد البشرية، وبين حاجة البشر إلى الخبز والتوق لحرية التعبير والمشاركة معا.

- عدم الاهتمام بالكفاءات الشبابية، كما لم تلتمس السلطات مخاطر التهميش خاصة تهميش الشباب أو تهميش المناطق.

- انعدام الحوار الاجتماعي رغم ضرورته[16].

إضافة إلى ما سبق، فإنّ القوى المشاركة في الاحتجاجات الشعبية تؤكّد فشل السياسة المسطرة والمتبناة لتحقيق العمل اللائق للطبقة الاجتماعية، وهو ما تكشفه طبيعة هذه القوى، إذ تتميز بالعديد من السمات المشتركة أهمها:

- أغلبية هذه القوى من الفئات الكادحة والفقيرة تتكون من العاطلين والمهمشين اجتماعيا.
- أغلبية شبابية، تمتاز بالحماس الثوري والفعالية الجماهيرية والقدرة على الاستفادة من وسائل الاتصالات الحديثة، التي توفرها شبكة الانترنت كأدوات للتنظيم والتواصل وإيصال أفكارها إلى أعداد كبيرة من فئات المجتمع.
- سيطرة الوعي الديني على أغلبية الفئات المشتركة في الحراك الاجتماعي.
- شعبية الحركات السياسية التي تتخذ من الدين إيديولوجية نتيجة للبيئة الاجتماعية التي يسيطر عليها الوعي الديني.
- ضعف فعالية الأحزاب القومية والليبرالية واليسارية بسبب القمع والاضطهاد التي تعرضت خلال الفترة السابقة، إضافة إلى استمرارها بالخطاب السياسي والإيديولوجي والشعارات التقليدية، إضافة إلى عدم تطور بنيتها التنظيمية لتكون أكثر ديمقراطية، بحيث تكون قادرة على الانفتاح على الفئات الاجتماعية الجديدة والشبيبة، بشكل يسمح بفتح ما يسمى بالحوار الاجتماعي.
- تزايد دور المؤسسة في ضبط الحراك الاجتماعي وإدارة السلطات الانتقالية، كما حدث في تونس ومصر بعد استغلال المؤسسة العسكرية التبدل في السلطة، وكما يحدث في ليبيا واليمن نتيجة الفراغ الذي نتج عن تفكك سطوة السلطة[17].

ولاشك أنّ غياب التكافل الاجتماعي ووجود الفقر والبطالة هي السمات الأساسية التي طغت في هذه المرحلة، والتي توحي إلى تقهقر الكرامة الإنسانية وعناصر العمل اللائق، الأمر الذي دفع حكومات الدول التي عرفت موجة الاحتجاجات هذه إلى اتخاذ جملة من الإجراءات، بل وحتى الدول التي لم تمسها هذه الموجة التي لم تسجل نسب مرتفعة من البطالة، والتي تكشف أيضا تقاريرها عن سعيها لتطوير فرص العمل اللائق. كما سجّل إسهام هام من طرف منظمة العمل العربية في هذا المجال.

**المطلب الثاني:انعكاسات الاحتجاجات الشعبية العربية على التشغيل**

خلّفت الاحتجاجات الشعبية والتطورات الأخيرة التي عرفتها المنطقة العربية أثارا مباشرة على التشغيل، وهو في الحقيقة أمر متوقع، ففي البلدين اللذين وصل فيهما التغيير إلى إسقاط النظام، ظهرت صعوبات التشغيل والوصول إلى العمل اللائق. أمّا في بلدان مثل ليبيا وسوريا واليمن، فإنّ آثار هذه الاحتجاجات والانتفاضات المسلحة تنفتح على مستقبل مجهول، إذ يصعب تقييم الوضع فيها ولا مآلها.

غير أنّه فيما يتعلق بأوضاع التشغيل والبطالة في هذه الدول الأخيرة، فيمكن التأكيد على أنّها موجهة نحو أسوأ الحدود، وبالفعل فقد صرّح أحمد محمد لقمان، مدير عام منظمة العمل العربية أنّ عدد العاطلين في الوطن العربي قد ارتفع بزيادة 16% مقارنة بالعام الماضي، مما يمثل خطورة على الاستقرار الاجتماعي العربي[18].

تسارعت أمام هذا الوضع بعض الدول العربية، بما فيها الدول التي اجتاحتها هذه الموجة إلى اتخاذ جملة من الإجراءات المساعدة على دعم التشغيل، والتي من شأنها التأكيد على ضمان حد أدنى للعمل اللائق، وتفعيل جوانب من العدالة الاجتماعية، وجرى انفتاح على صيغ جديدة للمشاركة من خلال تعديلات هامة في الدساتير، إضافة إلى التغيير الذي مسّ الحكومات والوزارات. وباتت بذلك مسألة تغيير سياسات التنمية لصالح التشغيل ضرورة، قصد دعمه ومحاربة الفقر والبطالة والتفاوت المسجل في النمو بين المناطق وفئات السكان[19].

كذلك سجل الانخفاض في تدفقات الاستثمار المباشر في كل من تونس ومصر، وتراجع النشاط السياحي أثره على التشغيل فارتفعت نسب البطالة، مما يتطلب عليهما إعادة بعث الأنشطة الحيوية، وهو ما قد يستغرق فترة طويلة وما يؤثر على التنمية الوطنية لهذه الدول.

من جانب آخر، تزامنت مع هذه الأحداث والتطورات التي عرفتها المنطقة، عودة كثيفة لعمال متنقلين خاصة إلى مصر وتونس والسودان والمغرب، وذلك من ليبيا، وقدرت في هذا الظرف فرص العمل الضائعة مئات من الآلاف، وهو الرقم الذي تعجز دولهم عن استيعابه، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة.

تدهورت عموما أوضاع التشغيل خلال هذه الفترة، فحسب تقدير منظمة العمل العربية، فإنّه قد يتجاوز معدل البطالة العام 18% في الأمد القصير[20]. وأمام تخوف هذه الأخيرة من آثار هذه الاحتجاجات على العدالة الاجتماعية، التي تستوجب العمل على تحقيق التنمية المستدامة المشجعة على منح فرص العمل اللائق وسبل العيش المستدام وغيرها، قدمت جملة من التوجيهات الهامة لبلوغ هذه الغاية، كما اتخذت إجراءات لتحقيق ذلك. وهو ما سيتم عرضه في النقطة الموالية.

## المطلب الثالث: الإجراءات المتخذة للتصدي للاحتجاجات الشعبية وتحقيق مقتضيات العمل اللائق

تعددت الإجراءات التي اتخذتها الحكومات العربية، منذ أن بدأت موجة الاحتجاجات الشعبية في عدد من البلدان العربية، وتصب جميعها بصورة مباشرة في تحسين ظروف عيش المواطن العربي وفي المزيد من فرص العمل ورفع الأجور وتسهيلات للتدريب، ودعم للسلع وتخفيف من الأعباء الضريبية إقراض المؤسسات الصغيرة... الخ. وبعض هذه الإجراءات غير كافية، كما هي في حالة مصر مما جعل سقف المطالب يرتفع والاحتجاج يستمر، وأقل هذه الإجراءات نجاحا كانت التوزيعات النقدية المباشرة على المحتاجين وهو إجراء مرغوب فيه لكن جاء في التوقيت غير المناسب[21]. ولتوضيح آثار الاحتجاجات على التشغيل سيتم الوقوف عند نماذج للدول التي مستها هذه الموجة، وبصفة خاصة تلك الإجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية (أولا) وكذا تونس (ثانيا)، مع تسجيل لموقف منظمة العمل العربية (ثالثا).

**أولا/الإجراءات المتخذة من الحكومة المصرية للتصدي للاحتجاجات الشعبية ولبلوغ العمل اللائق:** يمكن حصر أهم الإجراءات التي اتخذت في مصر في هذه الفترة العسيرة في النقاط التالية:

- دعم السلع والمواد الأساسية.
- اتخاذ إجراءات لتثبيت المتعاقدين والمؤقتين.
- إنشاء فرص عمل خاصة في قطاع الإنشاءات.
- دعم المنشآت الصغيرة والمتضررة.
- تحسين الرواتب التعاقدية.
- صرف علاوة قدرها 15% من الأجر الأساسي للعاملين بالدولة.

اتخذت هذه الإجراءات وزارة المالية التي كانت في مصر وفي غيرها من الدول العربية تعارض مثل هذه الإجراءات[22]. كذلك وفي هذا السياق نفسه أوقفت مصر فعليا خطط الخوصصة بل شهدت أيضا مراجعة لبعض عقود الخصخصة.

باستثناء هذه الإجراءات لم تقدم الحكومة أية إجراءات تتعلق بدعم التشغيل والتقليل من البطالة، واقتصر الأمر على الإعلان عن عدم ترشح الرئيس ثم تنحيته بعد ذلك[23]، وكل ما وقع في مصر هو أكثر سياسي من اجتماعي.

ويمكن القول أنّ الحكومة المصرية قد تأخرت في تخفيف الضغوط الاقتصادية والاجتماعية وتقديم علاج فعلي للأزمة، وهذا بخلاف تونس التي اتخذت إجراءات عاجلة لدعم التشغيل. ورغم تشابه الأوضاع في كل من تونس ومصر، إلا أنّ هذه الأخيرة لم تتخذ إجراءات

ملموسة لدعم التشغيل والتقليل من البطالة، وهو ما يفسر أيضا تصاعد الأزمة في هذا البلد، الأمر الذي يقتضي ضرورة التفكير في سياسات حكومية فاعلة لدعم التشغيل.

**ثانيا/الإجراءات المتخذة من الحكومة التونسية للتصدي للاحتجاجات الشعبية ولبلوغ العمل اللائق:** اتخذت الحكومة التونسية إجراءات عاجلة لدعم التشغيل وهي متنوعة أهمها:

– الإعلان عن وضع خطط تتضمن توفير 300 ألف فرصة عمل مع نهاية 2012.

– إلزام المؤسسات بالتعاون على توفير فرص عمل للعاطلين ذوي الشهادات العليا، وأسفرت هذه الحملة عن وضع خطة عاجلة لتوظيف 50.000عاطلا.

– تقديم مجموعة من الحوافز للمؤسسات بغرض تنشيط آليات التشغيل والإدماج.

– دعم الاستثمار لاستحداث مواطن الشغل.

وبعد ذلك اعتمدت الحكومة المؤقتة في الفترة الانتقالية برنامجا اقتصاديا واجتماعيا أوليا، يشمل على 17 إجراء موزعا على أربع خطط عمل متوازنة هي التشغيل ومساندة المؤسسات الاقتصادية وتمويلها و« التنمية الجهوية » والعمل الاجتماعي على النحو التالي:

**1 – التشغيل:**

– إحداث 40 ألف وظيفة في القطاعين العام والخاص من خلال برنامج دعم ورفع الاقتصاد.

– تكفل الدولة بـ 200 ألف شاب وشابة من خلال برامج للتربصات المهنية.

– تقديم تمويل ذاتي للمشروعات التي لا يستطيع الأفراد تمويلها.

بناء عليه اتخذت الحكومة التونسية قرارات مهمة متمثلة في:

– الإسراع إلى إقرار برنامج استعجالي واستثنائي لانتداب عشرين ألف من طالبي الشغل في مختلف المستويات التعليمية بالوظيفة العمومية خلال سنة 2011.

– إعداد بوابة الكترونية موحدة[24]. انطلق العمل بها في ماي 2010 وذلك تحت رعاية وزارة التكوين المهني والتشغيل.

– إيجاد فرص عمل بالقطاع الخاص، حيث سعت وزارة التكوين المهني والتشغيل للعمل على إيجاد 20 ألف مواطن عمل في المؤسسات والشركات العمومية والخاصة، وذلك من خلال آليات التحفيز والتسهيلات العديدة لبعث المشاريع الجديدة (خاصة الصغيرة والمتوسطة منها).

ولقد استجاب لذلك العديد من الشركات والبنوك، كـ"بنك تونس الدولي" الذي قام بالتنسيق مع وزارة التكوين المهني والتشغيل يوم 13 ماي 2011 ووقع إثره عقود تشغيل لـ 120 شابا من حاملي الشهادات العليا، وكذا العقد الذي وقع عليه "المركز الفني لمواد البناء والبلور" لإيجاد 64 موطن شغل سنة 2011، و63 موطن سنة 2012، و63 موطن سنة 2013 كما وقعت شركة "ديتاش" « DYTECH » المتخصصة في الصناعة وتسويق المسابح للسوق الأوربية

لإدماج 200 شخص، وشركة "بولينا" « POLINE » لإيجاد 2105 مواطن عمل من إطارات ومهندسين وفنيين ساميين وعمال خلال السنوات (2011 - 2013)[25].

– مضاعفة برامج العمل للمصلحة الوطنية لأجل زيادة أعداد العاملين وتحسين أجورهم.

**2 – مساعدة المؤسسات الاقتصادية وتمويلها:** لاسيما تلك التي تمر بصعوبات اقتصادية، وذلك لتمكينها من المحافظة على مواطن الشغل فيها وعلى أنشطتها. لذا فإنّ الحكومة قد أسرعت إلى اتخاذ بعض الإصلاحات الضرورية في مصلحة الشركات المتضررة وللحفاظ على مواطن الشغل الموجودة وأهمها:

– تحمّل الحكومة في حدود 50% لكل الخسائر التي لحقت بالشركة.

– تحمّل الحكومة لفوائد القروض السلبية التي لا تتجاوز 05 سنوات والقروض الموجهة للاستثمارات.

– تأخير دفع الرسوم والأداءات.

**3 – التنمية الجهوية:** ويكون ذلك بصفة خاصة بإعادة النظر في ميزانية الدولة، وذلك بتخصيص جزء منها لمشاريع البنية التحتية وتحسين ظروف العيش والمساعدة المباشرة على التشغيل، خاصة بالمناطق والجهات ذات الأولوية.

**4 – العمل الاجتماعي:** قررت الحكومة في هذا الصدد:

– إعانة 185 ألف أسرة معوزة،

– إعانة التونسيين العائدين من ليبيا، وفي هذا الصدد اتخذت وزارة التكوين المهني والتشغيل برنامج نموذجي تجاه العمال الذين فقدوا عملهم نتيجة الأحداث، والذين يناهز عددهم ال80 ألف شخص[26]، وهو ما زاد من حدة البطالة في البلاد.

ونظرا لمحدودية نجاعة هذه السياسة، استحدثت الحكومة المؤقتة برنامجا آخر اقتصاديا واجتماعيا للفترة 2012-2016، ومن أهدافه:

– الارتقاء بعملية التشغيل للوصول بنسبة البطالة سنة 2016 إلى 10,5 % بفضل إيجاد500 ألف موطن شغل.

– تحقيق التوازن الجهوي العام في إطار التنمية المستدامة.

– إحداث فرص الشغل لحاملي الشهادات العليا.

عموما لاقت المطالب العمالية خاصة في مجال التشغيل واستحداث فرص العمل استجابة من الحكومات على أنّها اختلفت في مداها.

**ثالثا/توجهات منظمة العمل العربية لبلوغ العمل اللائق:** اهتمت منظمة العمل العربية بحكم اختصاصها، وبسبب تأزم الأوضاع جراء انتشار البطالة خاصة الشبابية، بتقديم حلول لها لاسيما بعد الأوضاع التي عاشتها وما زالت تعيشها بعض الدول العربية، وذلك من خلال نشاطها وهيئاتها ابتداءً بقمة الكويت الاقتصادية والاجتماعية، وبصفة خاصة منتدى الدوحة العربي حو التنمية والتشغيل وما صدر عنه من إعلان.

تناولت المنظمة خطورة البطالة على التنمية والأمن العربي، وأكدت على ضرورة العمل لدفع التباين بين النوايا المعلنة لدعم التشغيل والفعل البطيء على أرض الواقع.

عقدت إلى جانب ذلك، المنتدى العربي الثاني للتنمية والتشغيل تحت شعار "نحو حماية اجتماعية وتنمية مستدامة" وذلك بمدينة الرياض خلال الفترة من 24-26 فيفري 2014، الذي تتمحور فكرته الأساسية في التوصل إلى توافق كامل بين الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين حول الاستراتيجيات العامة الداعمة لإيجاد المزيد من فرص العمل، والحماية الاجتماعية في المنطقة العربية من خلال نموذج تنموي يرتكز على التنمية المستدامة، اعتماد على منظومة معلوماتية شاملة، وإشراك القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في رسم سياسات فاعلة لدعم التشغيل، وبناء قواعد التوافق المجتمعي المحقق لقدر أكبر من العدالة الاجتماعية والسلم الاجتماعي[27].

إلى جانب هذه النشاطات، تقدمت المنظمة بإجراءات عاجلة للسيطرة على هذا الوضع لاسيما على المستوى القطري وتتمثل في النقاط التالية:

- خطة وطنية للتشغيل تخفض معدل البطالة إلى النصف.
- إدماج التشغيل كأولوية للتنمية وفي برامج الاستثمار وحوافزه، سواءً كان محليا أو أجنبيا.
- إعطاء أولوية أكبر لتقليل التفاوت بين المناطق الجغرافية وفئات السكان داخل البلد الواحد، من حيث وضع التشغيل وفرصه ومنح مزايا للاستثمار والعمل في هذه المناطق المحرومة.
- العناية المركزة بتشغيل الشباب خاصة مجموعات الإناث والمتعلمين منهم.
- تحديد برامج عملية لتحسين أوضاع العاملين في القطاع غير المنظم وشمولهم بالحماية الاجتماعية.
- تحسين الأجور خاصة الحد الأدنى، وإقرار هذا الحد حيث لا يوجد وربط ذلك بمؤشرات تكاليف المعيشة.
- إيلاء أهمية خاصة لفئتين من القوى العاملة كانت بارزة في الاحتجاجات الشعبية، العاملون في القطاع غير المنظم والمتعطلين من حملة المؤهلات الدراسية.

- إعطاء أهمية للإعلام الإلكتروني من خلال وسائل التواصل الاجتماع الافتراضي، وتوظيف ذلك لدعم جهود التشغيل والإلحاح على أولويته في مضامين التنمية[28].
- تطوير آليات التشاور والتمثيل خاصة لفئتي العمال والشباب.
- التركيز مجددا على تطوير التعليم والتدريب لتحقيق الانفتاح والملاءمة مع حاجات التنمية بمنظور مستقبلي.
- التجاوب لتنفيذ ما أقر من ضرورات تشاور لتيسير تنقل الأيدي العاملة العربية، ووضع خطط تعاون عربي عندما تتعرض هذه لأزمات بسبب اضطرابات سياسية.
- إعادة النظر في سياسات التمويل بهدف مضاعفة الموارد ونسبة إقراض المنشآت الصغرى والصغيرة ضمن إجمالي عمليات الإقراض.
- إدماج ما سوف يقرّ في مؤتمر العمل العربي في دورته هذه السنة، خاصة حول المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في خطط التنمية والاستثمار الوطنية والعربية.
- التشجيع العملي لمساهمة القطاع الخاصة وشركاته في عمليات تمويل المنشآت الصغرى والصغيرة على المستوى العربي.
- وضع آلية التشاور بشأن الهجرة العربية والعمل المشترك لحمايتها، وصيانة حقوقها المقرة في تشريعات بلدان الاستقبال، وبذل كل الجهود لمحاربة الهجرة غير الشرعية.
- المساهمة في تنفيذ البرنامج العربي لدعم التشغيل والحد من البطالة المقرّ من القمة العربية، والبدء خاصة بتنفيذ الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل وتحسين المعرفة بالتشغيل وبأسواق العمل.

وعلى مستوى المنظمة أكدت على ضرورة:

- إعادة دراسة الأدوات القانونية العربية من اتفاقيات عمل وتوصيات لتحديد فرص التطوير والتعديل، أو التجميد أو استحداث أدوات جديدة ويتبع ذلك دراسة المتابعة لتلك الأدوات القانونية.
- الدراسة المعمقة لحرية العمل النقابي والتمثيل في ضوء المتغيرات الجديدة.
- بناء أسس جديدة للحوار الاجتماعي المتكافئ والشامل أفقيا وعموديا والفعال، قد يكون من بينها آلية للحوار بين الفاعلين الاجتماعيين والفاعلين الاقتصاديين، وليس بين أطراف الإنتاج الأساسيين فقط.
- وضع دراسات معمقة للمسؤولية الاجتماعية للمنشآت الإنتاجية، بحيث تتوازن أهداف الكسب المشروع مع العدالة الاجتماعية.
- وضع دراسات لطرق العمل لتحقيق قدر أكبر من الشفافية ومحاربة للفساد، وتحقيقا لسيادة القانون واقتراح آليات عادلة وفعالة للمساءلة.

- المساهمة مع منظمات عربية أخرى، في وضع تصورات للدور الجديد للعمل العربي المشترك في ضوء تغيير الأوضاع في البلدان العربية[29].

تؤكد الأوضاع الحالية، على أنّ أبرز الأسباب وراء هذا التدهور الاجتماعي تتمثل في الفجوة الكبيرة الفاصلة بين الحكام والشعب، وبصفة خاصة الطبقة العاملة البعيدة عن مقتضيات العمل اللائق، وهو ما يفسر الارتفاع المذهل لأرقام البطالة في الوطن العربي.

**خاتمة**

تعدّ الاحتجاجات الشعبية العربية الصورة المترجمة للواقع الصعب للدول العربية، والمعبرة عن عجزها عن بلوغ مقتضيات العمل اللائق. كذلك تكشف البرامج المكرسة لسياسات التشغيل فيها عن ضعف فرص التشغيل، وعن تفشي ظاهرة البطالة في هذه الدول، هذه الظاهرة التي كانت إحدى الأسباب الدافعة لتصاعد الأوضاع فيها.

ما يمكن عموما تأكيده هو أنّ:

– توفير فرص العمل وبلوغ مقتضيات العمل اللائق مرتبط بالنمو الاقتصادي والاستقرار السياسي، والتغيرات السياسية لبعض الدول العربية أثرت سلبا على التشغيل حيث يصعب الحديث فيها عن العمل اللائق. أكثر من ذلك فإنّ نتائج الاضطرابات لم تتضح بعد، فبعض الدول شهدت انهيارا في نظام الحكم والبعض الآخر مازال يواجه حركات احتجاجية.

– تأثر النمو الاقتصادي في أغلب هذه الدول العربية مما يؤثر سلبا على التشغيل.

– تعاني أسواق العمل في هذه الدول من تفاوت بين العرض والطلب، لكن من جهة أخرى هذه الاحتجاجات أكدت على مسؤولية الدولة وشركائها في العمل على بلوغ العمل اللائق، على أنّ ذلك مرهون بالنمو الاقتصادي والسياسي.

وبهذا يمكن تقديم توصيات مفادها:

– ضرورة تحقيق النمو الاقتصادي، فلا يمكن الحديث عن انجازات اجتماعية في غيابها.

– تنشيط سوق العمل بالتركيز على المشاريع المشغلة للعمال.

– رفع مستويات الأجور.

– تنظيم العمالة الوافدة مع الحرص على إعطاء الأولوية للعمال العرب.

– تحسين آليات المفاوضة الجماعية.

– تفعيل الأدوات الدولية الموجهة لدعم التشغيل وتحقيق العمل اللائق.

– تشجيع الاستثمارات.

– تفعيل العمل العربي المشترك.

– ضرورة الالتزام بتجسيد معايير العمل الدولية وتفعيل الاتفاقيات الدولية والعربية المهتمة ببلوغ العمل اللائق.

## الهوامش:

(1) تقرير عمالي حول "العمل اللائق في الأردن 2011، فجوة بين المعايير الدولية والواقع الممارس في الأردن"، مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية بالتعاون مع مؤسسة فريدريش إيبرت، المرصد العمالي الأردني، التقرير الخامس، 2011، ص 01.

(2) من هذه النصوص الاتفاقية الدولية رقم 189 بشأن العمل اللائق للعمال المنزليين، منشورة على الموقع الالكتروني: www.alolabor.org

(3) منظمة العمل العربية، "**التقرير العربي الثالث حول التشغيل والبطالة في الدول العربية**"، انعكاسات الاحتجاجات الشعبية العربية على أوضاع التشغيل والبطالة... حاضرا ومستقبلا، ص 10، منشور على الموقع الالكتروني:www.ilo.org

(4) فرطاس فتيحة وصدقاوي صورية، "تداعيات الأزمة المالية العالمية على العمالة في الوطن العربي"، مداخلة قدمت في الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، يومي 15 و16 نوفمبر 2011، ص 5.

(5) برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تحديات التنمية في الدول العربية، نهج التنمية البشرية، الجزء الأول، 2009، ص ص 23 – 24.

(6) فرطاس فتيحة وصدقاوي صورية، مرجع سابق، ص 13.

(7) الحسن محمد محمد السباق، أثر الخصخصة على حقوق العمال، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006، ص 281.

(8) مهدي محمد القصاص، المصاحبات الاجتماعية للبطالة، دراسة حالة، جامعة المنصورة، مصر، 2008، ص 08.

(9) سمير زهير الصوص، بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال التنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، نماذج يمكن الاحتذاء بها في فلسطين، مكتبة المحافظة قلقيلية، وزارة الاقتصاد الوطني، فلسطين، 2010، ص 32.

(10) المرجع نفسه، ص 32.

(11) المرجع نفسه، ص 33.

(12) أحمد شفير، التحولات الاقتصادية وأثارها على البطالة والتشغيل في بلدان المغرب الغربي، منظمة العمل العربية، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل، الجزائر، ص 121.

(13) المرجع نفسه، ص 125.

(14) أحمد شفير، المرجع السابق، ص 126.

(15) التطورات الراهنة في المنطقة العربية وآثارها على التشغيل، الحلقة النقاشية حول التطورات الراهنة وآثارها على قضايا العمل، منظمة العمل العربية، مؤتمر العمل العربي، ص 03، منشور على موقع الانترنت: www.alolabor.org.

(16) التطورات الراهنة في المنطقة العربية وآثارها على التشغيل، المرجع السابق، ص 04.

(17) د. فاخر جاسم، "الاحتجاجات الشعبية العربية وآفاق تطورها الديمقراطي"، مجلة الأكاديمية في الدانمارك وجامعة المستقبل في العدد العاشر، اليمن، 2011، ص 152.

(18) مأخوذ من جريدة الشرق الأوسط ليوم 21 فيفري2014، منشور على الموقع الالكتروني: www.MubasherInfo/case/news /2493006

(19) منظمة العمل العربية، التطورات الراهنة في المنطقة العربية وآثارها على التشغيل، مرجع سابق، ص 08.

(20) المرجع نفسه، ص 10.

(21) راجع التقرير العربي الثالث حول التشغيل، مرجع سابق، ص61.

(22) مؤتمر العمل العربي، الدورة الثامنة والثلاثون، الحلقة النقاشية حول التطورات الراهنة وأثارها على قضايا العمل، التطورات الراهنة في المنطقة العربية وأثارها على التشغيل، منظمة العمل العربية، القاهرة، 15 – 25 ماي 2011، ص7.

(23) التقرير العربي الثالث حول التشغيل والبطالة في الدول العربية، مرجع سابق، ص 80.

(24) عنوان البوابة الإلكترونية: www.concours-gov.tu وتحتوي هذه البوابة على مكان لطالبي العمل، فضاء لباعثي المشاريع الجديدة، ومكان لأصحاب المصانع وفضاء للمستثمرين.

(25) نقلا عن: التقرير العربي الثالث، منظمة العمل العربية، حول التشغيل والبطالة في الدول العربية، القاهرة، ص ص 135 – 136، منشور على موقع الانترنت: www.ilo.org

(26) إضافة إلى ذلك، يتمتع العمال العائدون من ليبيا من منحة 100 دينار، وتتكفل الدولة بنفقات الأعياد الدينية، ومصاريف العودة إلى المدارس لمن لهم أطفال في سن الدراسة وكذا التغطية الصحية الكاملة لهم.

(27) منظمة العمل العربية، المنتدى العربي الثاني للتنمية والتشغيل، 24 – 26 فيفري 2014، منشور على الموقع الإلكتروني:www.alolabor.org

(28) منظمة العمل العربية، التطورات الراهنة في المنطقة العربية وآثارها على التشغيل، مرجع سابق، ص 14.

(29) منظمة العمل العربية، التطورات الراهنة في المنطقة العربية...، مرجع سابق، ص 09.